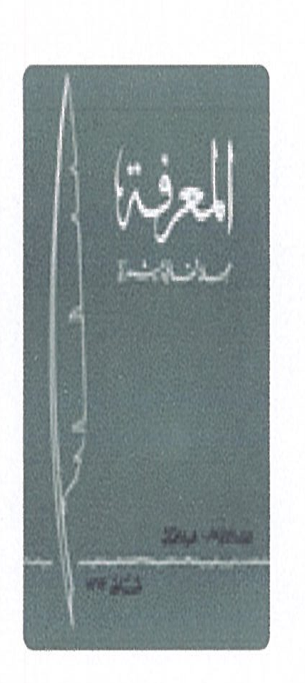




المعرفة

تصفح العدد

عنوان المقالة: اقتراحات لتطوير التعليم في البلاد العربية

بقلم: نوري جعفر

رقم العدد: 12

تاريخ الإصدار: 1 ديسمبر 1962

عدد المشاهدات: 79

العودة لمقالات العدد ←

اقتراحات لتطوير التعليم في البلاد العربية

للدكتور نوري جعفر

يردد المرء حقيقة مسلما بها اذا ما قال بوجود صلة عضوية (غير قابلة للانفصام من الناحية العملية) بين نظام الحكم (وقاعدته [illegible] بالطبع) في اي قطر من الاقطار وبين نظام التعليم فيه . ذلك لان التعليم — في واقعه وبعد التحليل الدقيق — وجه واحد من اوجه الحياة الفكرية العامة للمجتمع الذي ينشأ فيه وهو انعكاس للوضع السياسي العام يستند اليه (من حيث وجوده ومظاهره) ويسنده من حيث مفاهيمه واتجاهاته العامة . وهذا يعني — بعبارة أخرى — ان هنالك علاقة وثقى واثراً متقابلا بين السياسة العامة للدولة وبين سياسة التعليم فيها . فاذا كانت السياسة العامة

---

* تأخرت « المعرفة » في نشر هذا البحث القيم في موضوع جليل ، ويسرها اليوم أن تنشره في عددها الممتاز .

تستند الى الشعب وتنبثق من مصالحه التقت مصالح الحكومة بمصالح الشعب بفئاته المختلفة واتجهت جهودها المادية والفكرية نحو خدمة مصلحة المجتمع في جميع مناحي الحياة. واذا حصل العكس انفصلت مصالح الحكام عن مصالح اغلبية افراد الشعب وتعرضت هذه المصالح للغمط والاعتداء من قبل الحكومة ومن قبل الفئات التي تعبر الحكومة عن مصالحها السياسية والاقتصادية . ويتردى الوضع كثيراً اذا ما كان الحكام المحليون يعملون بدورهم لخدمة مصالح المستعمرين بشكل مغلف او مكشوف (كما كان الوضع في بعض انحاء العالم العربي قبل حصوله على الاستقلال) فيتخذ التعليم عندئذ — كما تتخذ مرافق الدولة الاخرى وسيلة لحماية تلك المصالح غير الشرعية عن طريق تثبيت الاوضاع الفاسدة التي تسندها ومحاولة استئصال الآراء الوطنية التي تناهضها بمختلف الوسائل الجريئة المتيسرة . وتصبح — بنتيجة ذلك علاقة الشعب بالحكومة كعلاقة الطير بالصائد لا كعلاقة الجيش بالقائد . كما تصبح مساعي الشعب الرامية لتحقيق مصلحته العليا منصبة على مناوأة الحكومة المتحفزة هي الاخرى لمناوأته .

كما ان المرء يردد ايضاً حقيقة اخرى مسلماً بها اذا ما قال إن من يتتبع تاريخ التعليم والمؤسسات الثقافية يلحظ ان انتشار التعليم قد سار جنباً الى جنب مع التطور الاقتصادي العام والتقدم الثقافي للجنس البشري . وقد تأثر التعليم — نوعه ومداه — بطبيعة المجتمع الذي نشأ فيه وبظروف عصره سياسياً ومن الناحية الاقتصادية . وكانت المدرسة — ومازالت — تعبيراً عن مصالح الفئة الاجتماعية — القليلة العدد او الكثيرة — المرتبطة بالسلطة السياسية ذات النفوذ . فالمدرسة في القرون الوسطى مثلا كانت — في اوربا — تعبيراً عن حاجات النظام

الاقطاعي وكبار رجال الكنيسة الكاثوليكية وعن مصالحها . ولم يكن بمستطاع جماهير الناس — آنذاك — (وبخاصة القرويون والفلاحون) في كل ذلك النظام ان يحصلوا على التعليم حتى في ابسط اشكاله وادنى مراتبه ذلك لان التعليم لم يكن خاضعا للوراثة بمعناها الحديث، هذا بالاضافة الى ان لغة التدريس لم تكن هي نفسها لغة الجماهير كما ان محتوياته كانت بعيدة كل البعد عن مفاهيمهم وعن حياتهم الخاصة. ولم يكن من الجهة الثانية بمستطاع القرويين والفلاحين اقتصاديا وسياسيا ان ينشئوا مدارس لتعليم ابنائهم على غرار مدارس الاقطاعيين ورجال الدين . ولم تكن هناك — بالاضافة الى ذلك حاجة الى مثل ذلك التعليم . غير ان المجتمع الاوربي (عندما بدأ يتحول ، على اثر الثورة الصناعية — من الزراعة الى التصنيع ومن الريف الى المدينة وعندما ظهرت للوجود فئة جديدة من التجار والحرفين والصناعيين كقوة نشيطة اقتصاديا وكقوة سياسية ايضاً على اثر الثورات الكبرى التي حصلت خاصة في انكلترة وفي فرنسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر) استلزمت طبيعته الجديدة توسعاً في نطاق التعليم وتغيراً في محتوياته . وقد رافق ذلك ونتج عنه شمول التعليم — في مراحله البدائية ووفقاً لمصالح الساسة الجدد — ابناء الفئة الاجتماعية الجديدة الصاعدة آنذاك التي تسلمت السلطة من الاقطاعيين وكذلك ابناء الفئات المحرومة وفي مقدمتهم العمال الذين بدأ ظهورهم بشكل واضح في تلك الظروف . واخذ التعليم — منذ ذلك الحين — يتسع ولكن بحدود وبخاصة في طرفه الاعلى حتى قيام الثورات الحديثة في كثير من الاقطار في اعقاب الحربين العالميتين الاولى والثانية حيث اتسع نطاقه في تلك الاقطار وأصبح — في جميع مراحله — ملكا مشاعا لجميع المواطنين .

وفي ضوء ما ذكرنا نستطيع ان نعيد القول — لغرض التأكيد : بان

التعليم كان حتى منتصف القرن الماضي وفي جميع الاقطار ملكا خاصا لفئة قليلةمن افراد المجتمع وكان ايضا مقتصرا على المراحل الاولى من التعليم في الامم الاغلب، وقد حصرت غالبيته في ابناءالساسة والمتنفذين ورجال المال وانحصر اغلبه في الذكور منهم دون الاناث وبخاصة في مراحله الاخيرة . وكان الهدف الاساسي منه خدمة الاوضاع السياسية والاقتصادية القائمة آنذاك وتثبيت حكم الاسر والبيوتات والضالعين بركابها. الامر الذي ادى بالحكومات حينئذ الى ان تفرض رقابة صارمة على التعليم وتبسط قبضتها الحديدية الجائرة على محتوياته وهيئاته التدريسية اي ان التعليم كان — بعبارة اخرى — ملكا للفئات المتنفذة في المجتمع سواء كان ذلك من حيث سعته ام من حيث محتوياته وادارته . ولم يسمح لابناء غير المتنفذين بالتزود منه الا اضطرارا وبشكل محدود للغاية وفي مراتبه الاولى وبشكل يخدم من حيث الاساس مصالح المتنفذين . وسبب ذلك على مايبدو هو ان التعليم نشأ (في اوربا مثلا) لتزويد الدولة بكبار الساسة والموظفين الذين كانوا في القرون الوسطى مثلا — وبخاصة بين القرنين السادس والثاني عشر — يتحدرون في العادةمن الاسر الارستقراطية الزراعية وكبار رجال الكنيسة الذين استحوذوا على وظائف الدولة الكبرى الادارية والدبلوماسية والعسكرية والقضائية حيث لم يشاهد من بين هؤلاء — الا في حالات نادرة والا بعد ان يتزيا بزي الفئة المنفذة — من تحدر من ابناء المراتب الاجتماعية الاخرى . ثم اتسع نطاق التعليم نسبيا واتسعت محتوياته ايضا منذ الثورة الصناعية ابتداء من القرن السادس عشر حيث برزت فئة التجار وارباب المال واصحاب المعامل . فاتسعت قاعدة التعليم — الدراسة الابتدائية لتشمل ابناء الفئات الدنيا بمقدار ماينتفع بهم هؤلاء — واتسعت الى حد ما كذلك قمته — التعليم الجامعي — بحيث شمل ابناء الفئة الجديدة مع ما استلزمه ذلك من اضافة

في محتوياته فبعد ان كان مقصورا — من ناحية مناهجه — على الدين والآداب والفلسفة بشكلها الكلاسيكي المعروف — وهي التي تحتاج اليها الفئة الحاكمة القديمة اخذ يدخل في مناهجه العلوم والرياضيات والمواضيع الاجتماعية التي تحتاج اليها الفئة الجديدة . ولم يسمح في مرحلة التعليم العالي خاصة لابناء الفئات الدنيا — الطبقة العاملة الناشئة حديثا اذ ذاك وطبقة الفلاحين القديمة — الا بمقدار والا على مضض ووفقا لمصلحة المتنفذين الجدد . وبقيت الحالة على ماهي عليه من حيث الاساس الى الوقت الحاضر في المجتمعات الاوربية التي لم تتغير انظمتها السياسية والاقتصادية تغيرا جذريا . وابتدعت وسائل جديدة — تحت ستار الانتفاع من العلم الحديث — لصد جماهير الشعب عن مواصلة تعليمهم العالي وفسحت مجالات جديدة للمتنفذين واخرى لغيرهم : وفي مقدمة ذلك اختبارات الذكاء التي تستمد محتوياتها — كما سنرى — من بيئة المتنفذين ، والمدارس الخاصة — في انكلترا مثلا — لابناء الساسة وكبار موظفي الدولة بما فيها من ارستقراطية واجور باهظة ، والمدارس المهنية المختلفة التي تحول بين ابناء جماهير الشعب وبين مواصلة تعليمهم الجامعي .

غير ان الشعوب بنضالها المستمر العنيف والسلمي ارغمت حكوماتها (بعد تضحيات قدمتها عبر الاجيال) على توسيع نطاق التعليم ورفع مستوياته وتبديل الكثير من محتوياته وتحرره من كثير من القيود المادية والفكرية الى ان وصلت الحال الى ماهي عليه الآن والى ان اصبح التعليم (من الناحية النظرية) حقا مشروعا لجميع المواطنين تعترف به الدول على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية رغم اختلافها في تحديد مراحله وتعيين محتوياته وتوفر امكانياته بحسب ظروفها الخاصة وانظمة الحكم فيها . على ان الدول التي ازدهر فيها التعليم

واتسع نطاقه وتحسن نوعه قد جنت ثماره اليانعة فتقدمت بنتيجته ماديا ومن الناحية الثقافية . واخذ كثير من الدول الحديثة يدرك مع الزمن استحالة تقييد الفكر عند الانسان وتفاهة القيود الرسمية المفروضة عليه وبخاصة بعد ان تقطعت اوصال المسافات الشاسعة بين الدول بنتيجة العلم والتكنيك الحديث واتصلت اجزاء العالم بعضها عن طريق النقل المادي والفكري وعن طريق الاذاعة ووسائل الطباعة والنشر الامر الذي جعل مستحيلا عزل الطلاب وهيئات التدريس في غرف الدرس بعيدا عما يجري حولهم في وطنهم وفي ارجاء المعمورة من حوادث وآراء .

ومن الجهة الثانية فان التعليم اخذ يرتبط اوثق الارتباط في كثير من الاقطار بتوجيه الطلاب توجيها اجتماعيا سليما فرديا في آن واحد وبتنمية مواهبهم واستثمار طاقاتهم الجسمية والفكرية استثمارا ايجابيا نافعا لهم ولمجتمعهم وبتشجيع مبادراتهم وتعويدهم على التفكير الذاتي المستقل ضمن حدود الجماعة وجعلهم مشاركين ايجابيا في عملية التعليم فكريا واداريا لا افرادا سلبيين يتلقون المعلومات النظرية الجامدة ويخزنونها في اذهانهم لاعادتها في وقت الامتحان . كما ان التعليم بجانبه النظري الاكاديمي الفكري (من ناحية المعلومات التي يلقيها المدرسون على الطلاب) اخذ هو الآخر ينفصل تمام الانفصال عن مقوماته القديمة المتعلقة بمجرد الحفظ الآلي المتعلق بتدريب العقل على التذكر وتربية « ملكاته » الخاصة عن طريق التدريب الذي كان شائعا بين رجال التعليم في القرن الماضي والذي انهارت اسسه بنتيجة الابحاث الحديثة في التربية وعلم النفس . هذا بالاضافة الى العلاقة الوثيقة المتبادلة النفع تعليميا التي نشأت حديثا بين المدرسة والبيئة المحلية وعلى نطاق القطر في الادارة ومن ناحية عملية التعليم . كل ذلك ينصب بالدرجة الاولى على تربية الطالب تربية متعددة الجوانب متناسقة الاطراف : خلقيا وفكريا وجسميا وعاطفيا من الناحيتين الفردية والاجتماعية .

ولا بد — في معرض اعادة النظر في قضايا التعليم في البلاد العربية — ان تبت اولا الجوانب النظرية لفلسفة التعليم (المستمدة بالطبع من فلسفة الحكم) وان نصوغ اهداف التعليم بشكل واضح ودقيق وان نهيء ثانياً الوسائل اللازمة والظروف الملائمة (في نطاق التعليم وخارجه) لتحقيق تلك الاهداف من الناحية العملية وان نجعل ثالثاً تصرفات المشرفين على شؤون التعليم والمتلقين بهم خارجة منسجمة مع تلك الاهداف وان نكون رابعاً جهاز مراقبة وتوجيه داخل عملية التعليم له من الكفاية المهنية والعملية ومن الاخلاص والاستقامة ومن الرغبة في العمل الجدي المتواصل مايمكنه من ممارسة مسؤولياته في مستوياته الرفيعة . وهذا يعني — بعبارة اخرى — ان المشرفين على شؤون التعليم - في شتى مواقعهم في اجهزته وبمختلف مراحله — يجب ان يجدوا في عملهم اليومي وفي الاطار العام لاتجاهات الدولة مايعينهم على التوصل الى الاجابة الصريحة — من الناحية المبدئية العامة — عن الاسئلة التالية : اي مجتمع ذلك الذي نسعى الى تكوينه ؟ اي نوع من الاشخاص الذين نريد صوغهم فكريا وجسمياً وعاطفيا ومن الناحية الاجتماعية لتكوين ذلك المجتمع ؟ اية عقبات (مادية وثقافية مباشرة وغير مباشرة) تعترض سبيلنا فيما يتعلق بالمجتمع الراهن وبالاشخاص الذين اوكل لنا امر تعليمهم ؟.

وبقدر مايتعلق الامر بالملامح العامة للمجتمع الذي نرى ان تبذل الجهود (التعليمية وغير التعليمية) لتكوينه يمكننا ان نقول : انه مجتمع ديمقراطي ينتفي فيه استغلال الانسان لاخيه الانسان (بجميع الاشكال ومختلف المجالات : ماديا وثقافيا) وما يرافق ذلك وينتج عنه من آثار سلبية تعرقل نمو الفرد والمجتمع على السواء . ولتحقيق ذلك في مداه الطويل لابد من العمل يوما بيوم (بمثابرة وتصميم) على استئصال النزعات الضارة والاتجاهات المعاكسة وتشجيع كل مامن

شأنه ان يوصلنا الى تحقيق ما نصبو اليه : آخذين بنظر الاعتبار ان التعليم عمليته بطيئة وشاقة ذلك لان الفرد الذى نسعى الى تهيئته لتكوين المجتمع الجديد ترتكز تصرفاته الفكرية — العاطفية خارج نطاق التعليم المدرسي — على مايتعرض لتأثيره من اوضاع فكرية وعاطفية في البيت الذي ينشأ فيه والعائلة التي ينتمي اليها .وهذه بدورها مستمدة من طبيعة حياة مجتمعية ماديا وفكريا بمقدار تعلقهـــا بموقع تلك العائلة في المجتمع سياسيا واقتصاديا ومن الناحية الثقافية . ولهذا فان كل اضطراب او خلل (يعرقل تحقيق المجتمع الديمقراطي الذي اشرنا اليه) نشاهده في مزاج التلميذ وفي تصرفاته يعود بشكل مباشر او غير مباشر الى بيئته الاجتماعية العامة والخاصة . ولا يعالج ذلك بالطبع — معالجة جذرية بناءة — الا عن طريق ازالة ركائزه الاجتماعية العامة بالعمل على تغير عوامله البيئية المباشرة وغير المبـــاشرة وتهيئة الظروف التى لاعادة سوية مزاج التلميــــذ وتصرفاته بالشكل السليم . ولتكوين المجتمع الديمقراطي آنف الذكر لابد اولا وقبل كل شيء ان تصبح الثقافة الديمقراطية باوسع مداها وتعدد وجوهها ملكا مشاعاً للمواطنين جميعاً . شريطة الا يقتصر الامر في المدى البعيد على مجرد التمتع السلبي بها بل يتعداه الى المساهمة الايجابية الفعالة لنشرها وتطويرها وافساح المجالات عن طريقها لاستثمار اقصى حد مستطاع من طاقات الافراد ومواهبهم الموروثة والمكتسبة ومبادراتهم الخلاقة . رافق ذلك ونتج عنه — بالاضافة الى التقدم المـــادي والفكري العام — ان افراد الشعب المثقف يكونون اقدر من غيرهم على تفهم مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات واكثر ضبطاً للنفس في تحمل مسؤولياتهم في حقول عملهم وفي مجالات المواطنة الاخرى . اذ لاشيء بنظرنا اكثر ضرراً في جسم المجتمع — من الناحية الداخلية — اثناء حركته الصاعدة البناءة من الاشخاص الجهلة

والحيارى المترددين والمتشائمين الفاقدين ثقتهم بانفسهم وبامكانيات مجتمعهم غير المتناهية نحو التقدم والانطلاق . ذلك لان الانسان يستطيع ان يصنع المعجزات من ناحية العلم والتكنيك اذا ماهيئت له ظروف ملائمة للعمل وللحياة .

وفي ضوء ما ذكرنا نستطيع ان نقول : ان التعليم في العالم العربي يجب ان يكون في اتجاهاته العامة وطنياً وعلمياً وعاماً . ترتبط جوانبه النظرية بجوانبه العملية بالقدر المستطاع وبمقدار مايتعلق الامر باعمار البلاد واستثمار موارده البشرية وثرواته المدنية والنباتية والحيوانية وتطويرهـا . فنحن في حقل التصنيع نحتاج الى اختصاصيين في شتى فروع المعرفة وفي جميع مستويات الدراسة والى عمال فنيين ماهرين متعلمين والى مهندسين واطباء ومعلمين على نطاق واسع . بالاضافة الى الحاجة الى ادوات الصناعة واجهزتها التي نرى ان توضع الاسس العامة وتهيء الظروف لانتاجها محلياً وعلى نطاق اكبر في المستقبل البعيد . ونحن في حقل الزراعة بامس الحاجة الى فلاحين متعلمين ملمين باساليب الزراعة الحديثة ومشبعين بروح التعاون لخدمة المصلحة العامة لمجموعهم وللشعب . والى مشرفين ومنفذين يسيرون ضمن الاطار الذي ذكرناه . مع العلم ان امكانيات البلد للنهوض والتطور غير محدودة في المرحلة التاريخية الراهنة . ولاشيء اجدى في هذا الباب من تعليم وطني شامل مستند الى العلم والتكنيك يسنده ويستند اليه نظام سياسي ديمقراطي سليم .

